بالبداية التقرير صادر عن مركز كارنيجي وجاء بعنوان " الحوكمة ومستقبل العالم العربي" وتطرق إلى المشكلات الأساسية في العالم العربي فيما يخص الحوكمة وما هي الاقتراحات للتعامل معها وملخص الحديث كالاتي:

1. التمثيل، المشاركة، والحرية:

والقصد هان الحريات المدنية مثل حريات التعبير، والتجمع، والتنظيم والصحافة وكيق أن 71% من الدول العربية هي دول غير حرة وحتى 29% ( وهي خمس دول حرة جزئياً) ولدينا في دول مثل ليبيا، وسورية واليمن مثال على المالات التي وصلت اليه تلك الدول عند المطالبة بحقوقها المدنية والإنسانية بالإضافة إلى الرد القاسي على الاحتجاجات الشعبية في مصر والبحرين، كما ان حرية الصحافة وفي أغلب البلدان العربية تعرضت الى تضييق وهجوم وقيود بكل الطرق والوسائل وما هو ما خلق ثورة مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدمها الناشطون والمواطنون للتعبير والمشاركة .

1. النشاط السياسي والمشاركة السياسية:

تم التطرق هنا اسباب انخفاض نسبة المقترعين والمشاركة منها: احتقار المواطنين للسياسيين وللأحزاب السياسية وانعدام الثقة بالحكومات، في ظل غياب القوى السياسية ومن تمظهرت ذلك الآليات غير الرسمية التي تمارسها المجتمعات مثل الاحتجاج والمقاطعة ومن تلك الاحتجاجات مثلا الاحتجاجات في تونس، حيث احتل المحتجون أحد مرافق النفط والغاز وطالبوا الدولة بأن تقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عن استخراج النفط والغاز في منطقتهم بصورة أكثر إنصافا ومثال آخر في لبنان، انطلقت موجة من الاحتجاجات حول إدارة النفايات بحملة تصدرت العالم بإسم "طلعت ريحتكم!" وتحوّلت الحركةلاحقاً في ما بعد إلى تحالف وفي أيضاً الجزائر، والمغرب والأردن وجميع تلك الأحداث الاحتجاجية كانت تتطلع الى بالحصول على الخدمات الأساسية والمزيد من فرص التنمية للارتقاء بالمنطقة .

1. تحديات تزويد الخدمات:

حيث تم الاستعراض لمشاكل الصحة والتعليم والاهم فجوة الكبيرة بين ما تعد به الحكومات وما تقدّمه على أرض الواقع وهذا ما يؤدي إلى مزيدٍ من الاحتجاجات ويدفع بعضهم إلى أساليب راديكالية أكثر لإحداث التغيير. وتم استعراض مشكلة انضمام الشباب للمنظمات الإرهابية وأن العامل ليس بسبب إيديولوجية دينية ولكن بسبب اليأس، والإحباط.

ما هي الحلول التي تم استعراضها؟

أولاً: اللامركزية بوصفه الطريق إلى الارتقاء بمستوى الحوكمة وتم التطرق لتجارب بعض الدول العربية مثل المغرب لكن التجربة تبين أيضاً غياب الإرادة السياسية لتفويض حقيقي للصلاحيات إلى الهيئات الإدارية ومشاكل مالية لتوزيع الموارد على المقاطعات الجغرافية ومشاكل المعايير .

وتم التركيز على أهمية بناء القدرات لدى المجالس المحلية كحل أساسي لنجاح واناه تساعد تشجيع المبادرات والمبتكرات المجتمعات وتعالج شعور القهر والإحباط الذي تشعر به المجتمعات نتيجة التجاهل .

ثانيا: الحكومة الإلكترونية، أو رقمنة العملية البيروقراطية عن طريق إعداد منصات إلكترونية لتيسير وصول المواطنين وعامة الناس إلى المعلومات الحكومية، واستعراض التجربة البحرينية، ولكن تبقى المشكلة الرئيسية هي غياب إجراءات المساءلة والشفافية والمشاركة السياسية، فهذه خدمات تم تقديمها والاصول والمقدمات أن الحياة الديمقراطية غائبة .

1. الرقابة على الفساد:

حيث يشكل الفساد يمثل واحدة من القضايا الثلاث الأكثر إلحاحاً في المنطقة العربية، ومشكلته أن النخب تتحكم من خلاله بجميع روافع السلطة وأنه يشوّه النمو الاقتصادي في الدولة أو في الصناعة، وان جميع المستويات الفساد تشكل تحدي حقيقي للمجتمعات، لذلك حلول التي تم استعراضها أعلاه منذ قليل مثل إقرار القوانين المتصلة بحرية المعلومات، أو الحلول التكنولوجية مثل مبادرات الحكومة الإلكترونية هي تخدير وليست تغيراً لجذر المشاكل حيث يجب أن يكون تغيراً جوهرياً في الثقافة السياسية التي يترعرع فيها الفساد وإرادة سياسية لا أدوات وحلول شكلية.

وتم استعراض مشاكل تحقيق إرادة حقيقة حيث سيكون هنالك تصادم بين النخب الحاكمة التي تفيد من الوضع القائم وفئات أخرى غير أن الفشل في مواجهة هذه المشكلة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي قد يلحق ضرراً أكبر بمصالح النظام والنخب وهو ما يمنع محاولات محاربة الفساد، ناهيك عن تجارب حلول وهمية مثل الإصلاحات القانونية، فالقانون لن يصنع المعجزات في بيئة ومشاكل بنيوية وجذرية متداخلة.

الحلول المقترحة:

أ - إقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، كما في تونس

ب- عمليات الحكومة الإلكترونية وإجراءاتها. إن رقمنه العمليات الإدارية البيروقراطية، مثل العمليات الجمركية، والتسجيل التجاري وإجراءات الشراء يمكنها أن تعيق الفرص لممارسة الرشوة، والمحسوبية، والصفقات وهذا سيجع الناس على إجراء معاملاتهم العالمية عبر القنوات الرسمية المناسبة.

مقال : الاستقلال القضائي في مصر – إلى أين؟

هيئة القضاء المصرية مؤسسة تابعة للدولة وتعاني من إساءة السلطة التنفيذية للمحاكم لخدمة أجندتها السياسية، فإن الدعوة إلى تحقيق استقلال القضاء هو أمر في غاية الأهمية، لإصلاح جوانب من الجهاز القضائي وهي 3 إصلاحات مقترحة تم استعراضها وهي : تأسيس مركز للتدريب القضائي المهني، والإصلاح الثاني يستوجب استحداث برنامج للكتبة القضائيين والإصلاح الأخير الحاجة إلى قاعات المحاكم إلى التجديد والتحديث.

المتبقي لم يسعفني وقت تسليم الواجب وكل العذر لكم،

في حال تم إتاحة الوقت سأقوم بالإرسال لانني بساعات قليلة سأكون قد أنهيت التكليف .

شكرا جزيلا